على هامش تجربة إصلاح القرية :

مرض الفقر

ووزارة الشؤون الاجتماعية المظلومة !

قصد صاحبا المعالى وزيرا الصحة والشؤون الاجتماعية إلى قرية المنايل لمشاهدة التجربة التى قامت بها لجنة إصلاح القرية ودعت الى شهودها كثيرا من كبار المدعوين .

وحدث فى أثناء زيارة وحدة الأمراض المتوطنة ، أن قال طبيبها : "إن حوالى تسعين فى المائة من السكان مصابون بأمراض مختلفة ، كالبلهارسيا والانكلستوما والاسكارس ، عدا أربع أسر فقط ، خالية من هذه الأمراض ، وهى الأسر الميسورة الحال من الناحية المادية".

وهنا قال أحد كبار الزائرين : إن الفقر بعد اذن مصدر الأمراض جميعا أو هو المرض الأول الذى ينبغى أن تتضافر الجهود على محاربته ! .

وأخيرا ألقى معالى وزير الشؤون الاجتماعية كلمة جاء فيها :

" اشتغلت بالحياة النيابية من سنة ١٩٢٦ ، وكنت خلال ذلك أخطب وأسمع الخطب ، ولكنى كلما عدت الى عزبتى أجد البيوت والشوارع والأمراض وكل شىء كما هو فتملكنى حسرة .

" كانت الميزانية ٣٥ مليونا ، وهى الآن أكثر من ٥٠ مليونا ، ولكنى على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييرا فى حياة الفلاح الاجتماعية ، ولا زلت أرى بيوت الريف كما هى . ولذا كنت أعتقد أن ما أسمعه عن المراكز الاجتماعية ما هو إلا مجرد كلام أما الآن فقد غيرت رأيى فيها .

" وكنت أعتقد أن الفقر هو أساس سوء حالتنا ، وأن الواجب معالجته أولا ، والآن أرى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئا ، وإن كان ذلك لم يحولنى عن رأيى الخاص بوجوب علاج الفقر . . . " .

ثم انقضت على هذه الزيارة وما قيل فيها بضعة أيام ، وإذا باللجنة المالية فى مجلس النواب تقدم تقريرا عن الميزانية فتقول عن " الإصلاح الاجتماعى " ما ملخصه :

" أنه لن تكون بمصر سياسة اجتماعية رشيدة حتى تدرس أسباب المصدر الذى سبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى المعيشة ، وهو الفقر ، من نواحيه السياسية والاقتصادية . ولهذا

تهيب اللجنة بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تجرى فى تشريعاتها على خطة قومية بحتة لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر فى مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه . و إذا عادت اللجنة فطالبت الحكومة بأن تدرس أسباب الفقر دراسة دقيقة على أيدى إخصائيين بصيرين، واتخاذ سياسة فعالة رشيدة لمكافحة الأيدى التى تستلب أرزاق الشعب فإنها لا ترى نفسها متغالية ولا ملحة . بل إنها تنبه الى شر مستطير، لا بد أن ينبعث يوما ما من البطون الجائعة والعقول الصاخبة ".

وحينما عرضت اللجنة للصحة العامة ورد فى تقريرها ما خلاصته : " أن مسئولية سوء الحالة الصحية بمصر لا تقع كلها على عاتق وزارة الصحة، لأن هناك عوامل أخرى اجتماعية متأصلة فى عادات الريفيين ، وعوامل أخرى اقتصادية أساسها الفقر، فضلا عن فساد نظام المساكن بالقرى ، وهذه كلها أحوال تهدد كيان الأمة الصحى ، وتقعدها عن النهوض بالنواحى الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتفسد فى النهاية خلقها الوطنى . ولهذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة ، تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها ".

* * *

والآن فلنقف وقفة قصيرة أمام كل فقرة من الفقرات التى اقتطفناها أو لخصناها فيما تقدم، ففيها مجال واسع للتعقيب والإيضاح والتوجيه :

إن ملاحظة " أحد كبار الزائرين " لقرية المنايل، وكلمة معالى وزير الشؤون الاجتماعية وبيان لجنة المالية عن الإصلاح الاجتماعى وعن الصحة العامة ، تلتقى جميعها عند "مرض الفقر" وتتفق جميعها على أنه أصل الأمراض كلها ، وأساس الشقاء الذى يسبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى الأمة .

فما ذا تعنى كلمة الفقر أو كلمة الفقراء فى الريف ؟

إنها لا تعنى بطبيعة الحال كبار الملاك ، ولا تعنى كذلك متوسطيهم ، فهؤلاء وأولئك فى نجوة من مدلول هذه الكلمة الفظيعة، وإنهم ليستمتعون بأطايب الحياة فى بذخ وفى إسراف ثم يستدينون من البنوك العقارية والشركات لسد هذه الشهوات ، فتهم هذه البنوك بنزع ملكياتهم فيتصايحون بالويل والثبور ، ويهتفون بالخطر على ثروة البلاد العقارية ، فتهب الخزانة العامة لتؤدى لهم التسويات العقارية " أربعة عشر مليونا من الجنيهات " حتى إذا عجزت الخزانة عن اللحاق بهم فى سرعة الاستدانة وسرعة الإسراف، سنت الحكومة لهم تشريعات تساعدهم على كل حال ... !

إنما تعنى كلمة الفقر أو كلمـــة الفقراء أولئك الملايين من صغار الملاك والمستأجرين من العمال الزراعيين . فما علة إصابة هذه الملايين بلعنة الفقر ، وما علة استحقاقهم هـــذه العقوبة ؟

العلة فيما يختص بصغار الملاك هى تساويهم فى أداء الضرائب مع سواهم من كبار الملاك طوال هذه القرون ، حتى رفع عن كاهلهم هذا العبء بعض الشىء فى العـام الأخير .

وصغار الملاك هؤلاء هم من صغار المستأجرين تارة ومن العمال الزراعيين تارة أخرى فهم يشتركون مع هؤلاء وأولئك فى الأسباب التى سنبديها .

والعلة فيما يختص بصغار المستأجرين أن كل قوى الدولة وكل قوى التشريع وكل قوى العرف فى صف الملاك ، وأن القانون الوحيد الذى كان يراد به المحافظة على قوتهم وقوت أطفالهم من الحجـز وفاء لإيجار الأطيان لا يزال يتلكأ حتى اليوم منذ أربع سنوات . هذا القانون الذى دارت عنه المناقشات التالية فى برلمـان سابق ، فدلت على القوى التى تعرقل اتجاه الحكومة كلمـا همت بإصلاح يمس مصالح أصحاب الثروات :

أحد الأعضاء : لا يصح وجود هذا القانون هنا !

عضو آخر : هذا القانون ليس له أى معنى !

عضو ثالث : هذا القانون ليس شىء أضر منه على الفلاح !

عضو رابع : أنا معترض على هذه القوانين التى تقدمها لنـا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ ثورية بشفية (كذا)... فما الداعى الى إصدار هذا القانون؟

رئيس الحكومة : الداعى لإصدار هذا التشريع هو بذاته السبب الذى دعا إلى إصدار قانون التسوية العقارية ! وهل هناك شىء أدل على شدة الحاجة إلى هذا المشروع أكثر من الشكوى التى ارتفعت فى هـــذا المجلس الموقر من سوء حالة الفلاح وسوء تغذيته ؟ بدليل أنه فضلا عن انتشار أمراض البلهارسيا والانكلستوما فإن السل انتشر فى أبناء الفلاحين الصغار بنسبة مروعة... فهل إذا جمعنا للفلاح قليلا من التغذية حتى يستطيع مقاومة هـــذه الأمراض يقوم من يعترض على هذا المشروع ويطالب بالإشفاق على الملاك ؟

وزير العدل : لا التسويات العقارية تفيد صاحب الجلابية الزرقاء ولا التدخل فى الأسواق يفيده ، ولكن هذا القانون هو الوحيد الذى يعود عليه بفائدة . . .

هذا طرف من الحوار الذى دار فى يوم من الأيام حول علاج من علاجات الفقر فى الريف لا يزال موقوفا حتى الآن !

أما العلة فيما يخص بالفلاحين العمال فهى التفرقة المجحفة بينهم وبين الحيوانات ! ، فالحيوان مسلم بحقه فى الكفاية من الطعام والشراب جزاء له على خدمته طول اليوم أو بعض اليوم . أما الفلاح فليس مسلما له بهذا الحق ، لأنه لا يجد الكفاية من الضروريات جزاء خدمته المضنية . وهذا الوضع البسيط للوقف يشير إلى الاتجاه الواجب فى معالجة مشاكل الفلاحين والعمال .

ثم نعد إلى الكلمة الطيبة التى ألقاها معالى وزير الشؤون الاجتماعية فى قرية المنايل .

يقول معاليه : « كانت الميزانية ٣٥ مليونا وهى الآن أكثر من خمسين مليونا ولكنى على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييرا فى حياة الفلاح الاجتماعية ولا زلت أرى بيوت الريف كما هى »

وطبيعى ألا يرى معاليه تغييرا يذكر ، فما شأن الريف بزيادة الميزانية ؟ ! لقد وضعنا نفقات الريف أزمانا طويلة على هامش الميزانية على الرغم من الأغلبية الساحقة التى تعيش فى الأرياف وساعدنا على هذا الوضع أن السادة الأغنياء قد هجروا هذا الريف المحروم ليعيشوا فى المدن المعيشة التى يهيئها هم ثروتهم المنتزعة من دماء الباقين هناك ، فلم يبق إذن فى الريف بعد أن هجره السادة إلا العبيد ! وهل يستحق العبيد شيئا كثيرا من بنود الميزانية مهما ضخمت هذه الميزانية ؟

لنعترف بالحقيقة ولنواجه بها أنفسنا فى عنف وقسوة — نحن سكان المدن — المستمتعين بما فيها من ترف ونعيم ! لقد نسينا الريف وأعماله فلم يعد يهمنا شأن بزيادة الميزانية ولم يتغير فيه شىء كما يقول معالى الوزير .

وأخشى أن أقول : إن هذا الريف لا ينال عنايتنا الكافية حتى اليوم على الرغم مما بدا من الاتجاه الطيب للتخفيف عن كاهل بعض الطبقات فيه . بدليل أن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية — وزارة الفلاحين والعمال — قدرت فى ميزانية هذا العام بمبلغ ٧٧٠,٩٠٠ أى بنحو ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات .

لقد كتبت فى العام الماضى مقالا تحت عنوان "وزارة بلا ميزانية تطلب منها المعجزات" ولا تزال هذه الوزارة بلا ميزانية فى الحقيقة . ولا تزال تطلب منها المعجزات ! وسنرى عما قليل ما تطلبه منها لجنة المالية من هذه المعجزات .

ويقول معاليه : " والآن أرى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئا" .

والمراكز الاجتماعية تستطيع ولا شك أن تصنع شيئا ، ولكن كم مركزا اجتماعيا سمحت الميزانية بإنشائه حتى الآن ؟ لقد رصد لهذه المراكز فى ميزانية العام الماضى مائة ألف من الجنيهات ، ولكنها خفضت الى سبعة عشر ألفا فحسب . أما فى ميزانية هذا العام فقد رصدت سبعة عشر ألفا تضاف اليها ستة آلاف وخمسمائة لإدارة المراكز السابقة .

وعرض هذه الأرقام المتواضعة الضئيلة يكشف لنا عن العناية الحقيقية العملية بشؤون الريف ، مجردة عن زخرف الأقوال وجمال الآمال .

إن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية فى حاجة لأن تبلغ عشرة أمثال ميزانيتها الحالية قبل أن تستطيع هذه الوزارة الناشئة أن تصنع شيئا من المعجزات المطلوبة منها ، وتحقق شيئا من الآمال المعقودة عليها ، فمتى تسخو الميزانية على هذه الوزارة الناشئة بالمال ؟

* * *

ثم ننظر فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب فنجدها تطلب الى وزارة الشؤون الاجتماعية " أن تجرى فى تشريعاتها على خطة قومية بحتة ، لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر فى مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه ".

وننظر فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ فنراها تأخذ على هذه الوزارة " أن خطواتها فى الإصلاح كانت بطيئة " .

والذى أعلمه أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تنقصها الرغبة الحارة فى تنفيذ هذه السياسة الرشيدة التى تشير بها لجنة المالية بمجلس النواب بالسرعة التى تتطلبها لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، ولكن هذه الوزارة فى حاجة الى الانشاء كما قال معالى وزيرها الحالى عند توليه شؤونها . ليس من الغلو أن يعدها معاليه غير موجودة ويعد أول أعماله بالوزارة هو إيجاد هذه الوزارة !

إنها "وزارة بلا ميزانية" واذا عملت فستعمل فى هذه الحدود مرغمة حتى تطالب لها لجنتا المالية بمضاعفة ميزانيتها أضعافا كثيرة ، وحينئذ فقط تستطيع أن تنهض بالوظيفة الهائلة التى يتطلبها منها المجتمع ، وتصفى هذه التركة المثقلة منذ عشرات الأجيال .

إن المطلوب من هذه الوزارة . باختصار . هو خلق مجتمع جديد على أسس جديدة ، وتلك وظيفة القدرة الأزلية الخالقة ، ثم وظيفة التاريخ على مر الدهور . فإذا طلب لقدرة بشرية فانية أن تقوم بهذه الوظيفة فيجب أن يوضع المال تحت تصرفها بلا حساب ، أو بحساب سخى موفور .

ومع هذا فوزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تعمل الشىء الكثير لخير الريف المحروم ، وتريد أن تسير على خطة قومية بحتة لا تهاون فيها ولا مجاملة . وتريد أن تسرع فى العمل فنحب أن نسأل هل تضمن لجنتا المالية أن تعاونا الوزارة فى مشروعات كالمشروعات الآتية التى لا شك فى حسن أثرها وجميل تأثيرها :

١ — مشروع قانون يضمن للفلاح العامل والفلاح المستأجر الصغير كفايته الضرورية من مواد الغذاء واللباس جزاء عمله طوال السنة ، ويمنع الحجز على هذا الضرورى من القوت وفاء لأى دين من ديون الإيجار ويجعل مقدار الإيجار متوقفا على مقدار الإنتاج ؟

٢ — مشروع قانون يحتم على أصحاب العزب الذين تزيد ملكيتهم على خمسمائة فدان أن يبنوا عزبهم على نظام "العزبة الخضراء" — لا العزبة الحمراء — التي بنتها الجمعية الزراعية لفلاحيها بمبالغ زهيدة اتضح أنها تستطيع استردادها فى سنوات معدودة من زيادة المحصول نتيجة لزيادة جهد العمال . فإذا لم يبنوها فى خلال خمس سنوات قامت الحكومة ببنائها على نفقتهم وحصلت هذه التكاليف مجزأة مع أموال الأطيان !

٣ — مشروع قانون بضريبة إضافية متصاعدة على كل إيراد يزيد على خمسمائة جنيه فى السنة تصل إلى خمسين فى المائة عندما يبلغ الدخل خمسة آلاف جنيه فما فوقها . يرصد نصف هذه الضريبة للاصلاح الاجتماعى والصحى فى الريف ، ويرصد نصفها الآخر لتنمية حركة الصناعة وزيادة الثروة القومية وتشغيل المتعطلين فى الموارد الجديدة ؟

٤ — مشروع قانون بجعل الضرائب تصاعدية . مع إعفاء من لا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة إعفاء كليا من الضريبة — عملا بسنة الحكومة فى إعفاء الستين جنيها الأولى وتشجيعا للملكيات الصغيرة ، وتحقيقا للعدل فى تحمل الأعباء العامة بنسبة الانتفاع من الميزانية العامة كذلك ؟

هذه أمثلة متواضعة من التشريعات القومية التى "لا تهاون فيها ولا مجاملة" والتى تضمن السرعة فى الإصلاح الحقيق فمن يضمن تنفيذ هذه التشريعات وأمثالها لو عهد بها وزارة الشؤون الاجتماعية. هذه الوزارة التى تترفق وتتجمل وهى تحاول تنفيذ فريضة الزكاة الصغيرة المتواضعة؟

إن وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها لا تستطيع شيئا من هذا ، ولكن الدولة هى التى تملك — مع تقديرنا للعراقيل التى توضع فى طريق الدولة حين تريد مثل هذه التشريعات القومية — فالحل الحقيق هو الذى تشير به لجنة المالية نفسها حين تقول :

"لهذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها" .

وهذه هى السياسة الاجتماعية التى طالبنا بها فى عشرات المقالات ، وهى وحدها التى تكفل "دستور الإصلاح الاجتماعى" ووضوح أهدافه ، ومتانة قواعده ، كما تكفل الحماسة لتنفيذه ، واجتياح العقبات التى تعترض طريقه .

* * *

وفى النهاية أحب أن ألقى على مسألة الفقر نظرة أوسع ، فليست أسبابها منحصرة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وفى سوء توزيع الإيرادات . إن مصر بلد فقير فى مجموعه ، يزيد فى فقر بعض طبقاته أن بعض الطبقات الأخرى تجور عليها ، ولكنهم جميعا من وراء ذلك فقراء ، لأن الموارد العامة محدودة والسكان يتزايدون .

ومن أول أسباب هذا الفقر العام سببان رئيسيان :

(الأول) أن الزراعة — وهى المورد الأول للايراد — لا تزال تجرى على الوسائل القديمة ، وستظل كذلك ما دام الجهل يحول دون استخدام الوسائل الحديثة ، وما دام الفقر بين صغار الملاك يحول دون استخدامهم للآلات .

وعلاج الجهل معروف ، أما علاج العجز دون استخدام الآلات فهو النظام التعاونى بين صغار الزراع ، والتعاون جزء من وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية ، والمال ينقص هذه الوزارة ، فيجب إذن أن يوفر لها المال !

(الثانى) أن الصناعة لا تزال محدودة ، وإذا كانت ظروف الحرب الاستثنائية قد ثبتت أسس الصناعة فى مصر ، فقد حالت دون نموها من ناحية أخرى ، بسبب العجز عن استيراد الآلات وبعض الخامات .

ولسوء الحظ أننا لم ننتبه منذ أول الحرب لما انتبه إليه القوم فى جوارنا بفلسطين . فقد أذيع أخيرا أن هناك مصانع ومعامل أنشئت هناك لتموين القوات فى الشرق الأوسط بلغ عددها ١٣٠٠ مصنع يشتغل فيها ثلاثون ألف عامل .

فلو أننا كنا أبعد نظرا لأمكن إقامة مثل هذه المصانع فى مصر واستيراد آلاتها تحت ضغط الحاجة إليها . ولكانت نواة ضخامة للصناعة المصرية فى المستقبل .

والحرب ستنتهى لا محالة ، فيجب — منذ الآن — البحث فى اقتصاديات ما بعد الحرب ، والأمم جميعا تصنع ذلك ، وقد هممت الحكومة المصرية مرة أن تفعل كما تفعل الحكومات الأخرى ، وطلبت من وكلاء الوزارات أن يبحثوا هذه الشؤون ، وأن يقرروا ما يجب على الحكومة أن تتخذه من عدة لمواجهة الظروف والاحتمالات الاقتصادية التى يحتمل أن تنشأ يومئذ ، وطلبت اليهم الاتصال بالسفارة المصرية فى لندن والمفوضية المصرية فى واشنطن لمعرفة ما عملته حكومة أمريكا وانجلترا وما تعملانه فى هذا الصدد للاستفادة به إن أمكن .

فعسى ألا تشغلنا الظروف الحاضرة — مهما قست — عن النظرة البعيدة الى المستقبل الذى لا بد منه ، ولعل الفرص لا تفلت منا كما أفلتت من قبل فانتفعت بها فلسطين ، والأمم فى خلال الأزمات أحوج ما تكون إلى النظر البعيد .